

دول الخليج العربية تستقبل 6.5% منهم هجرة البشر وانتقالهم حول العالم محدودان

لا تتركز حركة البشر وهجرتهم، بحثاً عن الاستقرار والعمل، على الاتجاه من الجنوب إلى الشمال، كما يعتقد بعضهم، بل هي في اتجاهين. هذا المقال يلحظ التباين المتصاعد بين قوى السياسة التي يزداد رفضها لاستقبال المهاجرين، وقوى الاقتصاد التي تستفيد منهم. كذلك يرى المقال أن الأزمة المالية العالمية تمثل فرصة لدول الخليج العربية لالتقاط الأنفاس، وإعادة النظر في أوضاع العمالة الوافدة لديها.

أيمن زهري *

التعاون الخليجي إلى 48.2%، بينما تبلغ نسبة المهاجرين الدوليين في البحرين 2.1% فقط من إجمالي المهاجرين في دول مجلس التعاون.

الهجرة الدولية بين السياسي والاقتصادي

لعبت الهجرة الدولية باتجاه الشمال دوراً مهماً في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وما زالت تلعب في تزويد النظامين الاقتصاديين الأوروبي والأمريكي بالعمالة الرخيصة (المؤهلة وغير المؤهلة) من دول الجنوب. ولكن يبدو أن ثمة تناقضاً ملحوظاً بين السياسة والاقتصاد في هذه المرحلة يتمثل في رفض غالبية السياسيين الهجرة إلى بلدانهم، وتلويحهم بتشديد القيود عليها كنوع من الدعاية الانتخابية لكسب أصوات الناخبين. كما انتقل هذا الجدل إلى بلدان الجنوب، التي تعتمد بصفة أساسية على العمالة المهاجرة، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وإن كان الحوار العام في دول الخليج لا يتخذ ذلك الطابع الأوروبي المغربي في السياسة والمستغل لاستقطاب أصوات الناخبين، نظراً إلى اختلاف النظم السياسية بين كلتا المنطقتين، فإن الجدل الدائر هنا وهناك لا يختلف في فحواه كثيراً. ويتركز الجدل المجتمعي والسياسي في الغرب والشرق معاً حول موضوع الهجرة والهوية، وإن اختلفت التوجهات والمضامين. فبينما يناهض ساسة الغرب وأحزابهم اليمينية التوجهات الانفتاحية في مجال الهجرة، منطلقين من تحذيراتهم المتتالية من «الغزو الإسلامي» و«الإرهاب» مع تزايد أعداد المهاجرين من الدول الإسلامية، فإن منطلقات الفئات المناهضة للهجرة في منطقة الخليج العربي تركز في هجومها على قضايا الحفاظ على الهوية الوطنية والموروثات الثقافية والدينية.

وعلى الرغم من أن المهاجرين الدوليين لا يمثلون سوى 10% من إجمالي السكان في أوروبا، فإن الجدل الدائر يمثل أضعاف ما هو دائر في منطقة الخليج على

ربما يعتقد بعضهم أن سياسات الهجرة يصوغها رجال السياسة، ولكن واقع الحال في الشرق والغرب أن رجال الاقتصاد هم الذين يحددون سياسات الهجرة على أرض الواقع

برغم أن العالم يوصف الآن بأنه قرية صغيرة يسهل على ساكنيها التنقل بين أرجائها، كما تسهل فيها حركة رؤوس الأموال والمعلومات، فإن نسبة المهاجرين الدوليين إلى مجموع سكان العالم ما زالت نسبة قليلة ولا تزيد على 3.1%. ومع ذلك، فإن تركيز المهاجرين كبير في بعض المناطق، بحيث أصبحوا يشكلون أغلبية السكان فيها. وربما يكون أكبر مثال على ذلك أن نسبة المواطنين إلى إجمالي المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة تكاد تصل إلى 24%⁽¹⁾، بينما تقل هذه النسبة عن ذلك في دولة قطر. وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة⁽²⁾، فقد ارتفع عدد المهاجرين الدوليين من 76 مليوناً عام 1965 إلى 195 مليوناً عام 2005. وتشير إحصاءات الأمم المتحدة الحالية إلى أن عدد المهاجرين عام 2010 يقدر بنحو 214 مليون مهاجر يقيمون في بلدان غير التي ولدوا فيها، وأن نصف عددهم من الإناث.

ولا تتجه الهجرة الدولية دوماً من الجنوب إلى الشمال، كما يعتقد بعضهم، إذ يمثل المهاجرون في بلدان الجنوب أكثر من 40% من إجمالي المهاجرين الدوليين، بينما يمثل المهاجرون في بلدان الغرب قرابة 60% من إجمالي المهاجرين الدوليين. ويتركز قرابة ثلث المهاجرين الدوليين (32.6%) في قارة أوروبا، ويمثلون 10% من إجمالي سكانها، بينما يمثل المهاجرون الدوليون في أمريكا الشمالية 23.4% من إجمالي المهاجرين على مستوى العالم. ويعيش في القارة الأوقيانوسية (أستراليا، ونيوزيلندا، والجزر المحيطة بهما) قرابة 3% من إجمالي المهاجرين الدوليين.

وجنوباً، تستأثر قارة آسيا بالنصيب الأكبر من المهاجرين، إذ يقدر عدد المهاجرين الدوليين فيها بـ 28.7% من إجمالي المهاجرين في العالم، بينما يقيم في قارة أفريقيا 9% من المهاجرين الدوليين على مستوى العالم. وتأتي في المرتبة الأخيرة قارة أمريكا الجنوبية التي يقيم فيها 3.5% من إجمالي المهاجرين الدوليين. أما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي منطقة جذب مهمة للهجرة الدولية. ويمثل الوافدون في هذه المنطقة 6.5% من إجمالي المهاجرين على مستوى العالم، ويقدر عددهم بأكثر من 15 مليون شخص. وتصل نسبة المهاجرين (الوافدين) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى قرابة 40% من إجمالي السكان؛ وتتراوح هذه النسبة بين 27.8% في المملكة العربية السعودية، و86.5% في قطر. وتستأثر المملكة العربية السعودية بالقدر الأكبر من المهاجرين الدوليين، وتصل نسبتهم إلى إجمالي المهاجرين في دول مجلس



السياسيون ضدّهم والاقتصاديون يرحّبون بهم المهاجرون موضع جدل في الشرق والغرب

في عصر تحررت فيه المشروعات الاقتصادية والأموال من القيود الدولية والوطنية السابقة، فإن حركة هجرة البشر ما زالت تخضع لقيود شتى. وإذ يصل بعض المواقف في الغرب حيال الهجرة إلى ما يشبه السلوك العنصري، مثلما هي الحال في ولاية أريزونا الأمريكية، فالقوة الاقتصادية للمهاجرين كعمالة تسد النقص في كثير من القطاعات، ودورهم في تمويل أنظمة الضمان الصحي والاجتماعي في الغرب وتنشيط السوق والشراء والبيع، يلقيان تقدير العارفين من الاقتصاديين ممن يحاولون التصدي للنعرات القومية المتطرفة. كما تنشط دوائر سياسية وخيرية وإنسانية لها وزن معتبر في البلاد المضيفة لتقف في وجه العنصريين والموتورين الكارهين للمهاجرين، داعية إلى منحهم حقوقهم الإنسانية كلها.

الرغم من أن نسبة الوافدين في هذه المنطقة من العالم (الخليج) تقارب 40% من إجمالي السكان. أضف إلى ذلك أن المهاجرين في أوروبا، وإن كانت نسبة كبيرة منهم تعتقد الدين الإسلامي (فرنسا نموذجاً)، فقد تحدرُوا من جنسيات مختلفة تنتمي إلى دول عديدة، وكان لهم الحق في التجنس بما يجعلهم مطالبين بالاندماج داخل مجتمعاتهم بخلاف الحالة الراهنة في دول الخليج التي لا تعترف من الأساس باسم «الهجرة». ورؤية صانع القرار في تلك الدول هي أن هذه الأفواج البشرية عمالة مؤقتة سوف تغادر البلاد إلى مواطنها الأصلية، وإن طالت فترة إقامتها. ولكن المعضلة الكبرى التي قد تواجه دول الخليج ربما تكون غلبة العمالة الآسيوية، خاصة القادمة من الهند، وطول مدة إقامتهما في هذه الدول، وما قد يترتب على ذلك من مطالبتها ببعض حقوق المواطنة في المستقبل. وربما يسود اعتقاد أن سياسات الهجرة بصوغها رجال السياسة. ولكن الحقيقة أن رجال الاقتصاد في الشرق والغرب هم الذين يحددون سياسات الهجرة على أرض الواقع. فالرغبة الدائمة في الحصول على عمالة رخيصة لخفض تكلفة الإنتاج، وتحقيق أرباح عالية هي الهمم الأغلِب لأوساط المال والأعمال كافة. لذلك تُستقدم نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة من دول الجنوب إلى بلدان الشمال. وتحريماً للدقة، فإن أعداداً كبيرة من تلك العمالة تدخل بلا استئذان. وليس أدل على ذلك من وجود كم هائل من المهاجرين غير الشرعيين في كل من إيطاليا وإسبانيا، ووجود قرابة 12 مليون مهاجر غير شرعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك الحال بالنسبة إلى تدفقات العمالة في الخليج أيضاً. فبعد التوجّه إلى توطين الوظائف، أصبح القطاع الحكومي هو الموظف الرئيسي للعمالة الوطنية، بينما استمر القطاع الخاص في استقدام العمالة من الخارج. وإذا كان من الممكن مناقشة الحكومات لتنويع مصادر العمالة، أو استقدام عمالة من دول تشاركها في العادات والتقاليد والهوية، فالأمر ربما يختلف عند القطاع الخاص الذي تحركه عوامل العرض والطلب، ويسعى جاهداً إلى خفض تكلفة إنتاج السلع والخدمات.

الأزمة المالية العالمية والهجرة

لكون دول الخليج العربية هي الأكثر تفاعلاً، على المستوى العربي، مع الاقتصاد العالمي، فقد كانت كذلك الأكثر عرضةً للأزمة المالية العالمية، وفي بدايتها توقع بعض المحللين أن تتحول بعض مدن الخليج إلى مدن أشباح بعد الاستغناء عن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة، وتوقّف العديد من المشروعات الكبرى. إلا أن السيناريو الأكثر تشاؤماً لم يحدث، ولم تشهد المنطقة عمليات نزوح ضخمة للعمالة الوافدة كما تباها بعضهم. وهكذا الحال أيضاً في بلدان جنوب شرق آسيا والصين، فهي، وإن تباطأت معدلات النمو الاقتصادي فيها، لم تصل إلى مرحلة النمو السلبي، أو الدخول في دائرة الكساد كما كان متوقعاً في بداية الأزمة. وها هو الاقتصاد الصيني يحقق معدل نمو قد يفوق الـ10% عام 2010.

ومع ذلك فقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض تحويلات المهاجرين على مستوى العالم، إذ انخفضت هذه التحويلات من 443 مليار دولار عام 2008 إلى 416 مليار دولار عام 2009. إلا أن دراسة حديثة للبنك الدولي تتوقع أن ترتفع هذه التحويلات مرة أخرى عام 2010 لتصل إلى 440 مليار دولار، وأن يتوالى الارتفاع لتصل في عام 2011 إلى ما يقدر بنحو 466 مليار دولار.

التوقعات المستقبلية للهجرة

لا شك في أن للأزمة المالية العالمية انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي عامة، وضمنه اقتصادات المنطقة العربية. إلا أن هذه الأزمة توفر فرصة سانحة لبلدان

**الأزمة الاقتصادية تمثل
فرصة لبلدان الخليج لإعادة النظر
في أنماط استقدام العمالة،
وربما النظر فيه نقل
بعض المشروعات كثيفة العمالة
إلى البلدان التي يتوافر
لديها فائض منها يلبي متطلبات
تلك المشروعات**



الحل الأقل تكلفة لسدّ العجز في سوق العمل. وليس من المتصور في عصر كهذا، تلاشت فيه كثير من القيود المفروضة على انتقال الأموال والمشروعات الاقتصادية، أن تظل القيود المفروضة على الانتقال البشري قائمة. بل المتوقع هو أن تقل حدة القيود على انتقال البشر يوماً بعد يوم للوفاء بالمتطلبات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

□ * خبير في دراسات الهجرة، مصر

الخليج لإعادة النظر في أنماط استقدام العمالة، وإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية لهذه الدول، والعمل على تنويع المخاطر، وربما النظر في نقل بعض المشروعات كثيفة العمالة إلى البلدان التي يتوافر لديها فائض منها يلبي متطلبات تلك المشروعات. أضف إلى ذلك الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل إحدى ركائز التنمية.

ومع ما يمكن أن تقوم به دول مثل دول الخليج، أو غيرها، للحد من الاختلال في التركيبة السكانية، فإنه من المتوقع على المدى البعيد أن تظل الهجرة هي

01. هذه النسبة احتسبت بناءً على نشرة «الإمارات في أرقام» الصادرة عن وزارة الاقتصاد في الإمارات عام 2008.
02. United Nations (2010) International Migration Stock: The 2008 Revision. HYPERLINK «http://esa.un.org/migration» http://esa.un.org/migration Retrieved on 22 November. See also: International Organization for Migration (2005) World Migration 2005: Costs and Benefits of International Migration (Geneva: International Organization for Migration).
03. Migration (Geneva: International Organization for Migration).
World Bank (2010) Migration and Development Brief No. 13, Migration and Remittances Unit, World Bank, Washington DC.